لا يفيدها كلام الاصل ويشهد حتما في بيعه نسيئة ويرتهن
كذلك بالثمن رهنا وافيا وقال ابن الرفعة يرتهن
ان راه مصلحة كما في قراض ماله وفرق غيره بينهما
بما بيّنته في شرح الروض ويستثنى من وجوب الارتهان
ما لو باع ماله ولده من نفسه نسيئة ويبني عقاره
هو ع من بقيده بدوره بطين وآجر اي طوب محرق
لا يجصص بدل الطين لكثرة مونته ولا بلبن بدل
الآجر لقلة بقايه وشرط ابن الصباغ في بنايه العقار
اذ يساوي ما صرف عليه ولا يبيعه اي عقاره اذ لا غبطة
له فيه ومثله اينة القنية كما في الكفاية عن البديعي
الا لحاجة كنفقة وكسوة بان لم ترتق غلته بها او
غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن مثله وهو
يجد مثله ببعض ذلك الثمن او خير منه بحله قال
ابن الرفعة وما عدا العقار واينة القنية اي ما
عدا مال التجارة لا يباع ايضا الا لحاجة او غبطة
لكن يكون لحاجة يسيرة وربح قليل لا دين حالا فما
وفي كي ماله وعونه بمعروف حتما فيهما وقيد ي
بامونة

بامونة ام من تقيده بالانفاق عاد ادبي بعد كماله
بلوغ ورشد فهو اولى من قوله بعد بلوغه بيعا
او اخذا بشفعة بلا مصلحة علي وصي او امين للقاضي
حلف اي المدعى او ادعي ذلك على اب او ابيه حلفاه
فالمعتبر قولهما لانهما غير متهمين بخلاف الوصي والامين
ودعواه على المشتري من اولي كهي على اولي اما القاضي المعتمد انها من كما هو ظاهر فلا
فيقبل قوله بلا تحليف ولو بعد عزله كما اعتمده يقبل قوله مطلقا لانه لا قبل
السبكي احلا لانه عند نقصه فيه نايب الشرع باب العزل ولا بعده وفيه
الصلح والتزام على الحقوق المشتركة وهو لغة قطع
التراع وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو انواع
صلح بين المسلمين والمشركين وصلح بين الامام والبغاة
وصلح بين الزوجين عند الشقاق وصلح في المعاملة
والدين وهو المراد والاصل فيه قبل الاجماع قوله
تعالى والصلح خير وخبر الصلح جايز بين المسلمين
الا صلحا احل حراما او حرم حلالا رواه ابن حبان
وصحته والكفار كالمسلمين وانما خصهم بالذكر
لانقيادهم الى الاحكام غالبا ولفظه يتعين للنذر ولا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)